المقدمة

إن أخطر ما تواجه الدول النامية اليوم من مشكلات اقتصادية هي مشكلة الديون الخارجية التي تراكمت عليها خلال العقود المنصرمة، حيث أصبحت هذه المشكلة الأم التي تتوالد عنها مختلف المشكلات الاقتصادية التي تجابه الدول النامية كارتفاع الأسعار والهبوط المستمر في سعر صرف عملاتها المحلية والعجز المتفاقم في الحساب الجاري بميزان مدفوعاتها وتزايد العجز في الموازنة العامة للدولة وعدم استقرار السياسات الاقتصادية فيها كما أن الأعباء التي نجمت عن سياسة الإفراط في الاستدانة قد أصبحت خطراً يستنزف مواردها الاقتصادية ويهدد استقلالها الاقتصادي وآفاق تنميتها وفي ضوء هذه الاستشعار بخطورة هذه المشكلة على الدول النامية جاءت دراستنا هذه للكشف عن أسباب ونتائج هذه المشكلة والدوافع التي أدت إلى تطورها والحلول المتوقعة والمحتملة لمعالجتها وقد يعجز بحث خاص أو عام عن الإلمام بكامل أبعاد مشكلة الديون الخارجية إلا أن ما سيتم تناوله في هذه الدراسة هو تسليط الضوء على أهم المعطيات ذات التأثير المباشر على الموضوع عالمياً وعربياً كما أن الدراسة التي تحتوي ذات التأثير المباشر على الموضوع عالمياً وعربياً كما أن الدراسة التي تحتوي على أرقام للدلالة من أن البيانات هي المؤشر الحقيقي للواقع المحفز على حسن استقراء المستقبل وتحقيقاً لهدف البحث هذه فقد تم تقسيمه إلى:

أولاً: نشوء مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية.

ثانياً: تطور المديونية الخارجية للدول النامية.

ثالثاً: الآثار السياسية والاقتصادية للديون الخارجية.

رابعاً: الحلول المتوقعة أو المحتملة لمعالجة الديون الخارجية.

أولاً: نشوء مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية

تواجه الدول النامية أخطر أزمة عرفتها اقتصاداتها منذ عقود مضت متمثلة بانخفاض معدلات النمو فيها وتدهور شروط تجارتها الخارجية والعجز المتزايد في ميزان مدفوعاتها مما نجم عن كل ذلك حدة مديونيتها الخارجية التي أصبحت قيداً كبيراً على أية محاولة للتخلص من الحلقة المفرغة التي تمر بها اقتصادياتها[1].

إن مشكلة الدين الخارجي إنما يعبر عن عجز كثير من الدول النامية عن مواجهة تفاقم مشاكل موازين مدفوعاتها. حيث إن عجز ميزان المدفوعات إنما يعبر عن الخلل الهيكلي الكامن في الاقتصاد النامي الذي يعتمد على تصدير المواد الخام الأولية واستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإدامة الإنتاج. إذاً فالدين العام الخارجي ما هو إلا التزام خارجي على دين حكومي بما في ذلك الحكومة الوطنية أو إحدى ملحقاتها من أقسام ووكالات والأجهزة الحكومية المستقلة ويتكون الدين الخارجي من الدين الطويل الأجل الحكومي والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون والدين قصير الأجل.

أما فيما يتعلق بمصادر الدين العام الخارجي فيتضمن المصادر الرسمية والمصادر الخاصة وتشمل المصادر الرسمية القروض متعددة الأطراف من المنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من الوكالات وكذلك القروض الثنائية من الحكومات ووكالاتها بما في ذلك المصارف المركزية والأجهزة الحكومية المستغلة لصناديق التمويل الوطنية والوكالات الرسمية لائتمان الصادرات أما فيما يخص المصادر الخاصة فتشمل السندات التي تصدرها جهات خاصة وتباع لجهات أجنبية والقروض من المصارف والمؤسسات المالية الخاصة وكذلك من الأئتمان من المصادر الخاصة الأخرى كائتمان المنتجين والمصدرين وغيرهم من الموردين والائتمان

المصرفي المضمون من وكالة ضمان ائتمان وخلاصة القول أن طبيعة الديون الخارجية تتوزع بين المصادر الرسمية والمصادر الخاصة.

وقد تترتب على زيادة مديونية الدول النامية توسعها في اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية لتضمين حاجتها إلى رؤوس الأموال سواء كانت قصيرة– متوسطة– طويلة الأجل خصوصاً وأن المؤسسات المالية الرسمية المعنية بالتمويل كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، عملت على قبض أيديهما عن الدول النامية، فقد أخذ الاقتراض الدولي يتحول إلى أقراض خاصة بعد عام (1973) وذلك لسببين أولهما ظهور السوق الأوربية للدولار، وثانيهما إعادة تدوير فوائض النفط بعد رفع أسعاره بواسطة الدول المنتجة والمصدرة له. إذ كان التمويل الدولي في بداية الأمر متجهاً نحو الدول الصناعية لكنه وبعد الكساد الذي أصاب الدول الصناعية في بداية عام 1970 جعل المصارف الدولية الخاصة تواجه أموالها الخاملة نحو الدول النامية خصوصاً وقد حلت الحقبة النفطية(*) وأعادت تلك المصارف تدوير الفوائض النفطية وهكذا أفضت تناقضات الوضع الدولي إلى الزيادة الضخمة في المديونية الخارجية للدول النامية[2] ومن الدواعي الأخرى التي دفعت إلى التوسع في الاقتراض هي قضية التنمية فمنذ عام 1960 طرحت هذه القضية المهمة على الدول المتخلفة ووقعت أغلبية هذه الدول في شرك التنمية الذي ينص على التوجه نحو رؤوس الأموال الأجنبية فقد واجهت الدول النامية مهمة تحديث البنى الارتكازية لخدمة المشروعات الخاصة والعامة الجديدة مع ندرة الموارد لتمويل الاتفاق العام مع تزايد الفجوة بين الصادرات والاستيرادات إذ تزايد عجز ميزان المدفوعات نتيجة لذلك فقد اختارت غالبية الدول النامية الإسراع بالتنمية وذلك عن طريق التمويل الخارجي ومن ثم لجأت إلى القروض الخارجية[3].

ومن هنا برزت مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية واعتبرت من أخطر المشاكل التي تواجهها هذه الدول بضمنها الدول العربية والتي

هي جزء من هذه المشكلة لذلك يصبح من الأهمية بمكان دراسة تطور المديونية الخارجية، مصادرها أعباؤها المالية وآثارها المستقبلية على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات وعملية التنمية الاقتصادية والعمل على إيجاد الحلول لها.

ثانياً: تطور المديونية الخارجية

عرفت التدفقات المالية الدولية، ومنذ زمن بعيد نوعين أساسيين من التدفق المالي: هما رأس المال لغرض الإنتاج وذلك بإقامة وحدات إنتاجية، ورأس المال لغرض الائتمان على هيئة قروض وتسهيلات ائتمانية، ونتيجة لتركيز رأس المال بأيدي الدول الصناعية العملاقة ظهر نوع من تقسيم العمل فيها يتعلق بالتدفقات الرأسمالية الطوعية، فقد لوحظ تزايد التدفق الرأسمالي تجاه الدول النامية من حوالي 84.5 مليار دولار خلال عام 1989 إلى 124.8 مليار دولار خلال عام 1991[4].

ثم ارتفعت عام 1994 لتصل إلى 227.4 مليار دولار ثم استمرت بالزيادة حتى وصلت عام 2001 إلى 804.9 مليار دولار[5].

وظلت التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية في عام 2001 عند المستويات المنخفضة السائدة منذ الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت في عام 1997 وقد منيت هذه التدفقات بنكسة حادة في أعقاب أحداث 11 أيلول سبتمبر[6].

وقد بلغ نصيب التمويل الإنمائي الرسمي من مجمل هذه التدفقات نحو 24٪ عام 1994 كما بلغ نصيب التدفقات الخاصة نحو 76٪ لنفس العام.

ومما سبق يتضح لنا أن التحويلات الرسمية والخاصة بدون مقابل والاقتراض من الخارج من قبل حكومات الدول النامية أو بواسطتها هي الطرق المعول عليها لتهيئة التمويل التعويضي لعجز موازين المدفوعات.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة أن مشكلة المديونية الخارجية تفاقمت ففي عام 1989 كان 126 دولة من الدول النامية مدينة بشكل أو بآخر بمعنى أن استحقاقاتها على العالم الخارجي كانت أقل من التزاماتها تجاهه وبموجب بيانات صندوق النقد الدولي اعتبرت 73 دولة من هذه الدول قد

واجهت مديونية باعتبارها اضطرت إلى إعادة جدولة ديونها أكثر من مرة بسبب عدم تمكنها من تحمل نفقات خدمة الدين[7].

ومنذ السبعينات أخذت ظاهرة تهريب الأموال العربية للخارج أبعاداً واسعة وتشير إحصائية لصندوق النقد الدولي إلى أن الأموال النقدية العابرة للحدود والمملوكة لأفراد عرب أو المودعة في الخارج لدى المصارف الأوربية أو الأمريكية في نهاية عام 1986 تعادل 66.2 مليار دولار وهو مبلغ يزيد على ما تملكه الدول العربية نفسها[8]. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن إجمالي الديون الخارجية للدول العربية المقترضة بلغ حوالي 154.6 مليار دولار عام 1993[9]. أما نهاية عام 2000 فقد بلغ حوالي 143.8 مليار دولار[10].

وقد شهد وضع الديون تحسناً كبيراً خلال عام 2001 فقد بلغ إجمالي الدين العام الخارجي في ذمة الدول العربية المقترضة في نهاية عام 2001 نحو 125.7 مليار دولار[11] وتنفرد 15 دولة من الدول النامية بصفة الدول المثقلة بالديون وهي الأرجنتين– بوليفيا– كولومبيا– شيلي– البرازيل– المكسيك– نيجيريا– الإكوادور– ساحل العاج– المغرب– بيرو– الفلبين– الأوروغواي– فنزويلا– يوغسلافيا وقد وصلت مبالغ الديون في هذه الدول إلى 477.4 مليار دولار عام 1988 بعد أن كانت 33.4 مليار دولار 1981[12].

كما تنفرد (13) دولة من الدول العربية كونها من الدول المقترضة والتي تعاني من تفاقم مديونيتها وصعوبة إدارتها وتشمل عمان– مصر– لبنان– الجزائر– المغرب– اليمن– تونس– جيبوتي– الأردن– سوريا– السودان– موريتانيا– الصومال.

وتستبعد 7 دول عربية من هذا التصنيف بسبب عدم توفر المعلومات عن وضع التزاماتها الخارجية وكما ذكرنا سابقاً فقد بلغ إجمالي

الدين الخارجي لمجموع الدول العربية المقترضة في نهاية عام 2000 حوالي 143.8 مليار دولار[13].

ولقد تزايدت الديون الخارجية المستحقة على الدول النامية بصورة مذهلة خلال العقدين الماضيين بحيث لم تعد الدول النامية قادرة على إعادة هذه المليارات المتراكمة من الديون بل إن بعضاً من هذه الدول النامية في وضع تستدين فيه أموالاً جديدة من الدول الرأسمالية لمجرد دفع ديون سابقة للدول الرأسمالية ثم بالتالي احتواؤها في تلك الحلقة الدائرة من (الديون من أجل الديون) وتعرف هذه الحلقة الدائرية (بفخ الدين) والذي من خلاله تهيمن الدول الاستعمارية على الدول النامية وتكيفها حسب مشيئتها مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي[14].

إن أكثر ما يثير الانتباه بالنسبة للديون الخارجية المستحقة على الدول النامية هو:

1- ضخامة حجم الديون.
2- ضخامة أعباء خدمة الديون.
3- تزايد عدد الدول النامية المدينة.
4- وصول الدول إلى مرحلة الأزمة المالية العالمية.

وذلك بعد أن عرف عجز الدول النامية من تسديدها فمن حيث ضخامة حجم الديون المترتبة على الدول النامية نلاحظ أنها تجاوزات ولأول مرة حاجز الألف ألف مليون دولار عام 1987 فبعد أن كانت ديون الدول النامية تتصاعد بمعدلات معقولة خلال عقدي الخمسينات والستينات حدث فجأة نمو انفجاري شديد في معدلات ومجالات هذه الديون حيث ارتفعت منذ عام 1977 بنسبة 50٪ سنوياً ثم ارتفعت إلى حوالي 70٪ سنوياً في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات فقد تصاعد تدريجياً إجمالي ديون الدول النامية من 10 مليار دولار ثم إلى 17 مليار دولار عام 1965 والى 1400 مليار دولار عام 1990[15].

ثم تصاعدت في عام 1993 حتى وصلت إلى 1812 مليار دولار[16].

ثم تصاعدت من 1.805.2 مليار دولار عام 1995 ثم إلى 20104.4 عام 1998 ثم إلى 2.12.9 مليار دولار عام 2000[17].

ثم استمرت في الزيادة إلى أن وصلت في عام 2001 إلى 2.190.4 مليار دولار[18]. ومع تزايد إجمالي الديون المترتبة على الدول النامية فقد تزايدت أعباء خدمة الديون الخارجية بآلاف الملايين من الدولارات خلال الفترة من 1965- 1985 ثم تزايدت في السنوات الأخيرة حتى وصلت إلى 199 مليار دولار عام 1994 ثم إلى 352.3 مليار دولار عام 2001[19].

ويلاحظ أن عدد الدول النامية المدينة قد ارتفع من 11 دولة عام 1960 إلى 133 دولة عام 1978[*] وبالرغم من هذا الارتفاع في عدد الدول المثقلة بالديون إلا أنه يوجد تفاوت كبير فيما يخص توزيع الديون الخارجية من دولة إلى أخرى وإن أكثر الدول المثقلة بالديون هي بلا شك دول أمريكيا اللاتينية والتي تستحوذ أمريكيا وحدها على 50٪ من إجمالي ديون الدول النامية.

وأخيراً فقد ازداد عدد الدول النامية المثقلة بالديون الخارجية وبلغت 50 دولة وقد بلغت درجات حرجة تعدت امكانيات هذه الدول على تسديد الديون والتوقف عن دفع الفوائد المستحقة عليها ولذلك أصبحت المديونية أزمة عالمية والتي تفجرت في آب عام 1982[20]. هددت كلاً من الدول الدائنة والمدينة فمن جانب الدول المدينة فيعني عجزها عن خدمة ديونها وكذلك عن دفع الفوائد والأقساط السنوية أما من جانب الدول الدائنة فيعني عجزها عن خدمة ديونها وكذلك عن دفع الفوائد والأقساط السنوية أما من جانب الدول الدائنة فيعني عجزها عن استرداد قروضها.

ومن الملاحظ أن الديون الخارجية ما هي إلا وليدة حالة التجزئة القطرية وذلك لو نظرنا إلى الدول العربية أو إلى الوطن العربي بوصفه دولة واحدة متكاملة نرى أنه ليس مديناً بل على العكس من ذلك سيعد من الدول الدائنة فالأقطار العربية ذات الفوائض المالية دائنة للعالم الخارجي بما لا يقل عن 350 مليار دولار تتمثل في استثماراتها وقروضها وودائعها في المؤسسات المالية[21].

وخلاصة القول أن ظاهرة المديونية الخارجية تعد من أعقد المشكلات التي تواجهها حالياً الدول النامية وبضمنها الدول العربية ليس بسبب زيادتها المتسارعة وتضاعفها لأكثر من مرة خلال فترة زمنية قصيرة فقط بل بما تمثله من أعباء مالية قائمة تحول بمرور الزمن إلى وسيلة ضغط اقتصادي ذات بعد سياسي تستهدف استمرار تبعية الدول النامية المدينة للدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً[22].

ثالثاً: الآثار السياسية والاقتصادية للديون الخارجية في الدول النامية

إن التطور المذهل والرهيب في حجم المديونية الخارجية للدول النامية وأعبائها أدى إلى إصابة الاقتصادات ذات الصلة بإرهاق اقتصادي شديد، فقد اتبعت الدول النامية ما يسمى بسياسات التكييف والإصلاح الاقتصادي الهيكلي والذي يقوم على التوجه الكبير نحو السوق كمعيار للكفاءة الاقتصادية وتخصيص الموارد وعلى محاولة اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين الوضع التنافسي لهذه الدول فقد لجأت بعض الدول النامية إلى جهات أجنبية ومؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي لغرض حصولها على العون وهذا بدوره جعلها عرضة للمشروطية المالية التي تفرضها مثل هذه المؤسسات على تسهيلاتها الممنوحة فيما يتعلق بصياغة السياسات الاقتصادية الداخلية الأمر الذي

يعرضها للمزيد من المشاكل وربما تنفيذ سياسات لم تكن لتنفذها لولا هذه المشروطية من قبل هذه المؤسسات المذكورة إذ اضطرت الدول النامية المدينة إلى استنزاف الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية للعمل على سد التزاماتها مع الخارج كما أن بعض الدول النامية والعملات الأجنبية للعمل على سد التزاماتها مع الخارج كما أن بعض الدول النامية استخدمت السياسات الانكماشية للضغط على الاستيرادات الضرورية وهذا بدوره أثر على مسيرة التنمية الاقتصادية وقد عمل البعض الآخر من الدول على استخدام القروض قصيرة الأجل لغرض تسديد ما بذمتها من دين خارجي الأمر الذي أدى إلى وقوعها في مأزق اقتصادي مخيف ومن ثم فقد أجبرت بعض الدول النامية على اتباع برنامج استراتيجية التصدير لغرض تطوير مصادر النقد الأجنبي وعلى حساب استراتيجية القطاعات الأساسية لهيكل الاقتصاد مما أدى إلى تشويه مسارات التنمية الاقتصادية للدول النامية وزيادة تبعية هذه الدول للدول الصناعية العالمية.

إن مثل هذه المشاكل قد يعرض الاستقرار السياسي في هذه الدولة برمته إلى الخطر نظراً لأهمية العوامل الاقتصادية في تحقيق هذا الاستقرار حيث نلاحظ أن الدول الرأسمالية تستخدم الديون الخارجية كأحد أهم وأحدث وسائل الاستنزاف المالي والنقل المعاكس للموارد المالية من الدول النامية وتفريغها من رأس مالها وفي هذا الصدد يمكن القول (إن أزمة الديون التي تعاني منها مجموعة الدول المتخلفة يجب النظر إليها على أنها الشكل الخاص الذي تحاول به الرأسمالية العالمية أن تجر مجموعة هذه الدول إلى مجال هيمنتها المباشرة وتشديد استغلالها العالمية إن تجر مجموعة هذه الدول إلى مجال هيمنتها المباشرة وتشديد استغلالها لها وهذا هو جوهر الامبريالية الجديدة)[23].

وإن أكثر ما يثير الانتباه هنا هو (الضمانات) لدى الدول الرأسمالية أي أن لدى الدول الامبريالية والمصارف الرأسمالية ما فيه الكفاية

من الضمانات السياسية والمؤسساتية التي تعيد لها أموالها وتضمن تدفق الأرباح إليها ومن هذه الضمانات هو وجود صندوق النقد الدولي الذي تحول إلى (قوة عالمية طاغية) تمارس ضغوطها وتأثيرها على الدول النامية المدينة وتجعلها تابعة للعالم الرأسمالي.

وخلاصة القول أن المديونية الخارجية للدول النامية أصبحت رباطاً جديداً من روابط التبعية ثم تحولت بمرور الزمن إلى وسيلة ضغط تستهدف استمرار تبعية الدول النامية المدينة للدول المتقدمة صناعياً من النواحي السياسية والاقتصادية.

رابعاً: المعالجات المقترحة لمشكلة المديونية

في دراسة المشكلة للمديونية الخارجية للدول النامية غالباً ما ينطلق المهتمون من عجز موازين المدفوعات أثر زيادة أسعار النفط في السبعينات إذ مول هذا العجز بالاقتراض من فوائض الأوبك التي أعاد النظام المصرفي الدولي تدويرها.

وقد كان للوضع الاقتصادي السائد في الأقطار الصناعية المتقدمة المتسم بالكساد التضخمي والإجراءات والسياسات التي اتبعتها هذه الدول لمعالجة أوضاعها الخاصة دون أي اعتبار للمصالح الاقتصادية المتشابكة للبلدان النامية الأثر المباشر على تدهور الأوضاع الاقتصادية في هذه البلدان ونتيجة لذلك فقد أصبحت الدول النامية تعاني من مشاكل اقتصادية متشابكة شملت انخفاض معدل نمو التجارة الدولية وارتفعت أسعار الفائدة إلى معدلات لم يسبق لها مثيل كما انخفضت التدفقات الرأسمالية من غير القروض إلى الدول النامية في الثمانينات عما كانت عليه في السبعينات ويوجه اللوم أيضاً إلى الدول المدينة نفسها التي سمحت لأسعار صرف عملاتها الحقيقية بالارتفاع بصورة مبالغ فيها ووظفت القروض الأجنبية في مشاريع منخفضة العائد أسهم في تفاقم مشاكل الدول النامية المدينة وذلك

بإجبارها على تبني برامج تكييف متشددة ونظراً للأثار السلبية الواضحة لتلك الاجراءات المتشددة ورغبة الجهات الدائنة أيضاً في تبسيط مشكلة المديونية فقد ظهرت في السنوات الأخيرة دعوات لإيجاد حلول جديدة لمشكلة المديونية ومنها:

1- تحويل الدين إلى أنواع أخرى من الأصول كالأسهم وكأن يقوم البنك المقرض ببيع الدين في السوق وبخصم ثم يقوم مستثمر بشراء ورقة الدين بسعرها بعد الخصم وبعد ذلك يقدمها للبنك المركزي للبلد المدين الذي يقوم بتشديد قيمته الأسمية أو بعد خصمه بنسبة متواضعة بالعملة المحلية وبسعر الصرف السائد في حينه، ليقوم المستثمر بشراء أسهم بتلك القيمة من شركات الدولة المدينة أن هذه العملية لا تعمل على تحسين حالة ميزان المدفوعات للدولة المدينة إلا إذا اقترنت بشرط قيام المستثمر أو جهة أخرى باستثمار مباشر جديد، ومن الانتقادات الموجة لهذه الطريقة هو أن تسديد الديون المشتراة بالعملة المحلية يرفع عرض النقد المحلي إلى مستويات خيالية وعندما تلجأ الحكومة إلى تسديد تلك الديون عن طريق الاقتراض بسندات من القطاع الخاص فذلك يؤدي أيضاً إلى ارتفاع أسعار الفائدة فضلاً عن انه يترك آثار كبيرة في نمط تخصيص الموارد والتصرف بالدخل والثروة.

2- من المحاولات الأخرى لحل مشكلة المديونية هو مقايضة الديون بسند جديد يحمل عادة سعر فائدة أقل. ويعتقد (Sachs)[24] إن أية استراتيجية فعالة لخفض الدين ينبغي أن تتضمن خفضاً كبيراً للدين لكي تحقق هدفين:

أ. السماح للبلد المدين أن يخدم دينه الخاص على أساس تعاقدي جديد دون الحاجة إلى إعادة تحويل مدفوعات بقروض جديدة.

ب. السماح للقطاع الخاص في البلد المدين أن يجذب ائتمانات المجهزين وائتمانات تجارية وتمويل مشروعات على أساس لا مركزي.

ولقد استثمرت الجهود الدولية للتخفيف من أعباء الدين على الدول النامية حيث تم التوقيع على اتفاقيات لإعادة هيكلة الديون الرسمية لست عشرة دولة في إطار نادي باريس وعلى المستوى الثنائي ثم إعادة هيكلة بعض الديون المتراكمة على روسيا والتي تشمل بعض الديون على دول الاتحاد السوفيتي سابقاً كما وافقت البنوك التجارية على إعادة هيكلة ديون عدد من الدول الأخرى ومن الجدير بالذكر أن الإستراتيجية[25] الدولية لمعالجة أزمة الدين تركزت في البداية على إعادة جدولة الديون الرسمية في إطار نادي باريس كما أسلفنا والديون التجارية في إطار نادي لندن وبعد أن تبين عدم كفاية هذه الاجراءات لمعالجة الأزمة تم ومنذ أواخر الثمانينات استحداث أساليب جديدة لتخفيض حجم المديونية شملت:

1- مقايضة الديون التجارية بموجودات سائلة (أسهم وسندات) وفق مبادرة بريدي لعام 1989.
2- إعفاءات لجزء من الديون الرسمية في إطار برامج إصلاحية وذلك وفق بنود مؤتمر تورونتو عام 1988 ومن ثم بنود تورونتو المعززة عام 1991 المطبقة في حالة الدول عالية المديونية ومنخفضة الدخل وتشمل هذه البنود إمكانية إعفاء 50٪ من القيمة الحالية لأقساط خدمة الدين وإعادة جدولة المتبقي.
3- إعادة الجدولة لمدة 20 عام مع فترة سماح 10 سنوات وأسعار فوائد ميسرة وفق بنود هيوستن عام 1990 المطبقة في حالة الديون الرسمية للدول متوسطة الدخل وعالية المديونية.

الخلاصة والاستنتاجات

اعتماداً على ما تم عرضه في هذه الدراسة يمكننا استخلاص الاستنتاجات الآتية:

1- تعد مشكلة الديون الخارجية للدول النامية وبضمنها الدول العربية من اعقد وأخطر المشاكل التي توجه هذه الدول بما تمثله من أعباء مالية تحول دون إمكانية تحقيق أهدافها، لما تفرضه من هيمنة وقيد على مسيرتها الاقتصادية.

2- يلاحظ أن الديون الخارجية ارتبطت بتزايد عجز موازين المدفوعات للدول النامية عبر السنين الماضية، وبفجوة الموارد في الدول النامية وبزيادة الانفتاح الاقتصادي للدول النامية في السوق الرأسمالية العالمية وكذلك بالوضع الاقتصادي السائد في الأقطار الصناعية المتقدمة المتسم بالكساد التضخمي.

3- لقد صاحب زيادة المديونية الخارجية للدول النامية تغير في هيكلها إذ أن زيادة حاجتها إلى التمويل أدى إلى توسعها في اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية خصوصاً وأن المؤسسات المالية الرسمية المعنية بالتمويل كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بدأت في قبض أيديها عن الدول النامية وقد أخذ الاقتراض الدولي يتحول إلى اقتراض خاص بعد عام 1973 وهذا بدوره أثر على معدلات نمو خدمة الدين وعلى طبيعتها أيضاً حيث ارتفعت اعباء خدمة الديون الخارجية من 3 مليارات دولار عام 1965 إلى 199 مليار دولار عام 1994 ثم إلى 352.3 مليار دولار عام 2001.

4- وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة بين الانفتاح المالي والتدفقات المالية، فقد لوحظ تزايد التدفق المالي تجاه الدول النامية من حوالي 84.5 مليار دولار عام 1989 إلى حوالي 124.8 مليار دولار عام 1991 ثم ارتفعت عام 1994 لتصل إلى 227.4 مليار دولار ثم وصلت عام 2001 إلى 804.9 مليار دولار.

5- يلاحظ إن حجم المديونية الخارجية للدول النامية قد أصبح عام 2001 أكبر مما كان عليه 1960 وعام 1993 فقد بلغ عام 2001 نحو

2.190.4 مليار دولار بعد أن كان 17 مليار دولار عام 1960 و1812 مليار دولار عام 1993.

6- وقد أظهرت الدراسة كذلك تركز الديون الخارجية في عدد محدود من الدول النامية والدول العربية المثقلة بالديون إذ مثلت مديونية ثلاثة عشر قطراً من الأقطار العربية وهي كل من تونس- جيبوتي- عمان- لبنان- الأردن- الجزائر- مصر- المغرب- سوريا- السودان- الصومال- موريتانيا- اليمن- وقد بلغت مديونيتها حوالي 154.9 مليار دولار عام 1993 ثم بلغت في نهاية عام 2000 حوالي 143.8 مليار دولار ثم شهدت تحسناً كبيراً خلال عام 2001 فقد بلغت نحو 125.7 مليار دولار في حين مثلت مديونية خمس عشر دولة من الدول النامية بصفة الدول المثقلة بالديون وهي الأرجنتين- بيرو- بوليفيا- شيلي- البرازيل- المكسيك- نيجيريا- الاكوادور- كولومبيا- ساحل العاج- الأوروغواي- الفلبين- فنزويلا- المغرب- يوغسلافيا، وقد بلغت مديونيتها عام 1988 حوالي 477.4 مليار دولار بعد أن كانت 33.4 مليار دولار عام 1981.

7- وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول الرأسمالية تستخدم الديون الخارجية كأحد أهم وأحدث وسائل الاستنزاف المالي والنقل المعاكس للموارد المالية من الدول النامية وتفريغها من رأس مالها.

8- وأخيراً توصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن الدول النامية المدينة يتوقع لها أن تواجه ظروفاً اقتصادية صعبة للغاية في حالة بقاء واستمرار هذه المؤشرات السلبية على صادراتها واعتمادها على الخارج وكذلك الآثار السلبية الناجمة عن الخلل الهيكلي في السياسة الاقتصادية هذه العوامل مجتمعة سوف تترك آثار سلبية على مقدرة الدول النامية في خدمة ديونها.

هوامش البحث

(1) ينظر: عاصم محمد صالح، المديونية الخارجية للأقطار العربية، مركز البحوث والمعلومات، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1984: 4.

(*) يقصد بالحقبة النفطية فترة السبعينات.

(2) ينظر: فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147، عام 1990: 298.

(3) ينظر: طليعة كوركيس لوفا، إدارة المديونية الخارجية في الأقطار النامية النفط والتنمية، العدد الثاني، 1989: 146.

(4) ينظر: صندوق النقد الدولي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 1995: 198.

(5) ينظر: صندوق النقد الدولي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2002: 8.

(6) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية عام 2002: 6.

(7) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147: 274.

(8) IMF, World economic out look (April, 1989) p. 120

(9) جامعة الدول العربية وآخرون التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1995: 116.

(10) جامعة الدول العربية وآخرون التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001: 190.

(11) جامعة الدول العربية وآخرون التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002: 147.

(12) IMF, World economic out look (April, 1989) p. 186- 196.

(13) جامعة الدول العربية وآخرون التقرير الاقتصادي العربي، عام 2000: 192.

(14) د. عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 133 1989: 185.

(15) د. عبد الخالق عبد الله، المصدر نفسه: 186.

(16) جامعة الدول العربية وآخرون التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1950: 70.

(17) جامعة الدول العربية وآخرون التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001: 252.

(18) جامعة الدول العربية وآخرون التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002: 7.

[19] جامعة الدول العربية وآخرون التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002: 7.

[*] عبد الخالق عبد الله، المصدر نفسه: 189.

[20] د. عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق: 189.

[21] رمزي زكي، مشكلة الديون في العالم الثالث، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986: 99.

[22] خضير عباس النداوي، أثر المديونية الخارجية على الأمن الاقتصادي العربي، النفط والتنمية، العدد الثاني، 1980: 28.

[23] د. عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق: 185.

[24] Sachs, jefferey, D, A, Strategy fo, Efficient Debt Reduction, Journal of Economic Perspectives, vol.4, no.1 (winter, 1990p.19- 28).

[25] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة الجامعة الدول العربية، أيلول عام 1995: 122.